

Bu eserin;  
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve  
elektronik ortamda kullanıma sunulması  
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle  
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı  
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)  
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BIL/233  
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı  
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)  
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin  
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve  
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması  
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı  
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.  
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı  
İSTANBUL – Beyoğlu

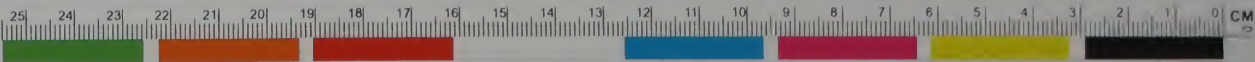
اختلاف السيد والمسلمين

لمسي زاده

Shilafe elseyyit uell sea-  
deololin lemsi Zade



№ 1 T.

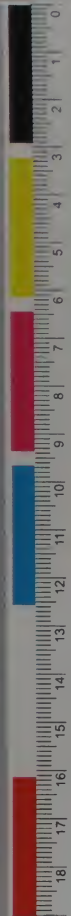
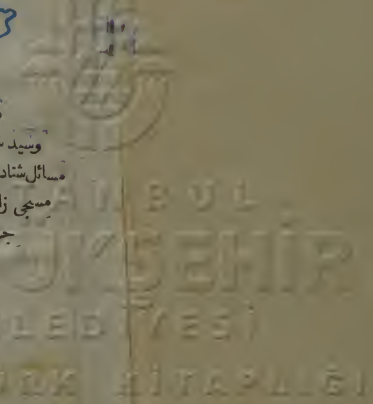


ISTANBUL KUTUPHANESİ  
 M. T. 119  
 N. 119

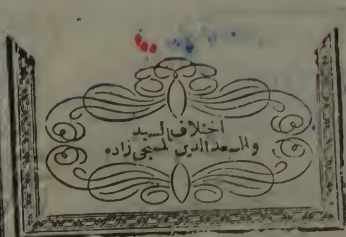
K-1099

*Neşren telifi*  
*tefaati ocak 1953*

فہرذہ نوض  
 قدوة المحققين  
 وعمدة السد فقيين  
 مولانا سعد الدين التفتازاني  
 وسيد شريف الجرجاني خضر التريثي  
 مسائل شتاده واقع اولان اختلافات محققانه لريدن  
 مسيحي زاده احسن الله الحسني والزيادة  
 خضر تيريثي جمع  
 وتريثي البلد كاري  
 اترخيره لريدن







\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

يا من تحير في بده عظمت اراء العقول \* وتنزه كنهه عن  
ان يحوم حوله خفافيش العقول \* صل من الصلوات اتقها  
\* ومن التحبات اتركها \* على قطب الابواب وسند الاختيار \*  
محمد المصطفى المعلي المختار \* وعلى آله واصحابه منار الاعداد \*  
ونجوم الافئدة \* نحو بعد بحقه قدشاع فيما بين المحصلين  
ان السعدى الحق التفاضل في والحق الجرجاني قدما خلتا  
في مسائل جمة من علوم شتى وقد كنت منذ ما عرفت الف  
من السنين شغفت بالاطلاع على مواضع اختلافهما في العلوم  
الشرعية لكن لما كانت متفرقات في مواضع مختلفة لم اظفر  
لبها الا في ازمة متطاولة لم تذكر اولها مع ان القدر الذي  
صطلحت عليه لا ادعى انه هو المجموع بحيث لا يشذ شئ منها

فوفارت

فوفارت ان اجمع رسالة نشغل على تلك الاشياء ونحو ذلك  
المتفرقات لتكون عنوانا على من ألم بالاطلاع على مواقع  
اختلاف ذين البحرين وتنازع هذين البحرين كما هما الله  
تعالى جلايب رضوانه فنظمتهما ورثتهما بحيث استقر كل  
شئ في موضع ثم اردفته بتأمة نشغل على المسائل القريبة  
والقواعد الخفية استقدتها من كتب القوم بكدها وعناءها  
فهذه الجريدة وان كانت اكثرها منقولات واغلبها مرويات  
اثبتت كما وردت عن قائلها ووضعته على ما صدرت عن  
مصدرها الا انها طريقة غراء لم يسلك مثلها الى هذا الامد  
ورسالة عزرا لم ينسج على منوالها اخذ فهي على نمط  
جديد وطرز شديد وجعلتها غراضة بل بضاعة من جادة  
الى حضرت من خصه الله تعالى بالباسيات الانسية والنفحات القدسية  
سيرة ذاتة المفرض فيض الله المستفيض ناطقة الشريعة معبط  
كتاب المفارقة لقد اودع فيه لب الالاب ونلو يحه معنى اللبيب  
عن الاسهاب لوضوه افاضته من استضاء رضى بنيد مصباح  
الجلد لامراء اشاراته شفا العالمين ونلو يحه حكمة اشرفت  
على الموقنين فلا اقسام بين خلق الانسان علمه البيان انه  
لسيد المحققين وسند الدققين وعينه العالمة مقتاح اذلال  
المشكلات وسدته السمية من عو بصات القلوب

ISTANBUL KUTUPHANASI  
Nus. 119  
T.

فان وقع في حيز القبول فهو في غاية المأمول ونهاية مسؤل  
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب ﴿١﴾  
في جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة  
بالاوضاع الاربعه اعني الوضع اللغوي والعرفي والاصطلاحي  
والشرعي فذهب الى جوازه المحقق النفاذاني والى نفيه  
المحقق الجرجاني قال المحقق النفاذاني في التلويح فان اتفق  
في الحقيقة ان تكون موضوعة للمعنى بجميع الاوضاع الاربعه  
فهى الحقيقة على الاطلاق والافهى الحقيقة بالجهة التى  
بها كان الوضع وقال المحقق الجرجاني اجتماع الاوضاع  
منفك على الاطلاق بل لا يستعمل عادة لخواص الاوضاع المتأخرة  
عن الفائدة اقول يؤيد كلام الشريف ما قالوا في تعريف الاصطلاح  
انه اتفاق قوم على معنى لا يكون في اصل الوضع لذلك ان اللغة  
اصل والنقل طار عليه ﴿٢﴾  
اختلفا ﴿٣﴾ في ان اسم الجنس  
كرجل واسد هل هو موضوع للفرد المنتشر او للماهية  
من حيث هى هى فذهب الى الاول المحقق النفاذاني والى  
الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التلخيص فاسد موضوع  
لواحد من الاحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل  
وضعه واسامه موضوعة للحقيقة المتحددة في الذهن فاذا اطلقها  
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولمن من اطلاقه على الحقيقة

باعتبار الوجود التعدد قال المحقق الشريف في حاشية  
شرح التلخيص رد عليه ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا  
لواحد من الاحاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم  
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد  
استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعاً سواء فهم هناك تعدد  
يا اعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في ادخل السوق ولم يفهم  
كافي مقام التعريف الا ان يدعى ان مجموع المركب من اسم  
الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر مغاير الوضع  
مفرد به وفيه بعد ودفعه بعض الفضلاء بأنه لا بعد في ان يوضع  
مجموع الاسم وحرف تعريف او الاسم بشرط التعريف  
بازاء الحقيقة يوضع آخر نوعي كما لوح اليه الشارح في التلويح  
والعجب انه سيعترف في الدرس الا انى ان احد قسمي المعرفة  
وهو الاسم في المفهود الخارجى موضوع بوضع آخر بازاء  
كل خصوصية فالمانع في القسم الاخر ان يكون كذلك  
على ان عبارته تمتثل على ان الوضع العام معتبر في تعريف  
الجنسي اذا جعل اسماء الاجناس موضوعة لافراد المنتشرة  
اقول فرق بين ما اعترف به قدس سره وبين ما استبعده  
اذ لو قلنا ان لفظ اسد مجرد عن اللام موضوع للفرد المنتشر  
منه القول بأنه موضوع لمجموع الامرين اعني المفهوم

والعارض المتحقق في الفرد فاذ قلنا بعد دخول اللام انه موضوع  
لنفس المفهوم لزمنا القول بان اللفظ حال بساطته او بشرط  
تجرده موضوع للمعنى المركب من المسمى والعارض وحال  
ركبه او بقاء اللام موضوع مجزء واحد من المعنى المركب  
من المسمى والعارض وهذا خلاصة استبعاده قدس سره  
وهو كذلك في الواقع كما لا يخفى على من له ذوق سليم والذي اعترف  
به انه قبل اللام كان موضوعا للمفهوم وبعدها كان موضوعا  
للفرد لا عين فخلاصته ان اللفظ حال بساطته موضوع للمعنى  
السيط وحال تركبه للمعنى المركب ولا استبعاد فيه والمولى الدافع  
توهم ان استبعاده قدس سره في تحقق وضع في المعرف باللام  
معناير للوضع المتحقق في المجرد عن اللام فاورد عليه قدس سره  
ما اورد وليس كذلك بل الاستبعاد انما هو في تحقق وضع آخر  
فيه مكيف بهذه الكيفية التي ذكرناها ~~في~~ اختلفا ~~في~~ في الاعلام  
الجنسية بان عايتها هل هي لفظية تقديرية او هي من الاعلام  
الحقيقية مثل الاعلام الشخصية فذهب الى الاول المحقق التفتازاني  
وهو المختار عند الفاضل الاسترآبادي والى الثاني المحقق  
الشريف الجرجاني هو المختار عند المولى المحقق قاضي عضد الدين  
قال في المطول عند قول المصنف وقد بانى لواحد باعتبار  
عهديه في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وهذا

في المعنى كالنكرة يعني باعتبار القرينة وان كان في اللفظ  
يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتداء وذا حال ووصفا  
المعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام  
اللفظية هي التي اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو  
اسماء علماء حتى تكلفوا اما تكلفوا وقال المحقق الشريف  
قدس سره في حواشي شرح التلخيص في بحث لام التعريف  
فيظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه  
يجعله اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى  
كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت  
قليلة فهي اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها  
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سبويه  
انما قلت اسما فكذا قلت الضرب الذي من شأنه كيت  
وكيت وان الفرق بين اسما واسدا اذا كان موضوعا للجنس  
من حيث هو وبحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة  
فيه بالانتماء وجوهر اللفظ ~~في~~ اختلفا ~~في~~ في ان الواجب  
في المجاز بحسب الصيرورة والاشارة هو عدم كون المعنى  
المراد من افراد الموضوع له حائلا اعتبارا الحكم من الثبوت  
والانتفاء او الواجب في ذلك ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته  
فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني



قال في التلويح المعبر في الحقيقة والجاز كون المعنى المراد  
من افراد الموضوع له وعدم ذلك حالة اعتبار الحكم من الشبوت  
والا تنفلا حالة الحكم والتكلم للقطع بان قولنا قتل زيد  
في النسبة الماضية قتيلا مجازيا باعتبار ما يؤل وقولنا خلف  
هذا الرجل ابوه طفلا يتما حقيقة مع ان القتل حالة التكلم  
بهذا التكلم قتل حقيقة والرجل ليس بطفل ثم المعبر هو  
الحكم الذي جعل ذلك اللفظ من متعلقاته للقطع بان قولنا اكرم  
الرجل الذي خلفه ابوه طفلا حقيقة وقوله عم من قتل قتيلا  
فله سلبه مع ان الرجل حال اكرامه ليس بطفل والقتل حال  
استحقاق قتله سلبه مقول وقال المحقق الجرجاني في حواشي  
الكشاف قولك عصرت هذا خل مشير الى خل بين يديك ليس  
بجازع ان لم يكن خلا زمان العصر وقولك ساشرب هذا الخل  
مشير الى عصير عندك مجاز باعتبار المأل وان كان خلا حال الشرب  
ففي قال المعبر في الجاز بحسب الصيرورة والمشاركة هو حال  
النسبة لاحال الحكم بها فقد سهى بل الواجب في ذلك الى  
ان يرجع الى وضع الكلام وطر يقته فتارة يعتبر زمان النسبة كما  
في الامثلة المتقدمة وتارة يعتبر زمان اجابتهما كما في هذين المثالين  
واجيب بانه اذا كان في الكلام حكمان فالمعبر هو الحكم الذي  
جعل ذلك اللفظ من متعلقاته كما صرح به في التلويح فصح لا يبعد

ان يراد ان لفظه هذا باعتبار تضمنه معنى الاشارة والتنبيه دال  
على حكم آخر متمنا او امدا جوز كونه عاملا في الحال مع تفسيرها  
بما بين هينئ الفاعل او المفعول ولفظ الخل في المثالين وان كان  
صفة لهذا مع مولا للفاعل المذكور تبعا الا انه بحسب المعنى  
تعلق بما يدل عليه ضمنا اي اشير اليه ولا شك ان في المثال الاول  
المعنى الحقيقي احاصل للمعنى المستعمل فيه في زمان الاشارة  
فيكون حقيقة وفي المثال الثاني غير حاصل له في ذلك الزمان  
بما ازا ~~اختلفا~~ في تحقق الوضع النوعي في الجاز فيكون  
بعد الاتفاق على عدم تحقق الوضع الشخصي فيه فذهب الى  
تحققه المحقق التفتازاني والى نفيه المحقق الجرجاني قال في التلويح  
قد يكون الوضع النوعي شبوت قاعده داله على ان كل لفظ  
معين للدلالة على معنى نفسه فهو عند القرينة المانعة عن  
ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق ذلك المعنى تعلقا مخصوصا  
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة  
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من التواضع جواز استعمال اللفظ  
في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام  
القرينة بمجالها ومثله مجاز لتجاوز المعنى الاصلى وقال المحقق  
الجرجاني في حواشي شرح التلخيص المعبر هو تعيين اللفظ  
بنفسه بازاء المعنى لاتعيينه بازاء مطلقا كما صرح به في المفتاح

ولاشك ان تعيين اللفظ بآراء معناه المجازي لبس بنفسه بل  
بقرينة شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه  
المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا اقول وتحقيق مراد  
انتقازاتي على مايتضيه كلامه في التلويح هو ان الوضع  
النوعي على ضربين احدهما مايتحقق في عامة المشتقات  
والمركبات وغيرهما ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة والصيغة  
والضرب الثاني منه مايتحقق في المجاز وان الضرب الاول  
منه بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها وانه من باب الحقيقة  
وان المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز اثباتا ونقيا  
هو الوضع الشخصي والضرب الاول من الوضع النوعي  
وكذا المراد بالوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه  
فقول حينئذ قول المحقق الجرجاني فلا يكون المجاز موضوعا  
لمعناه المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا ان اراد من  
الوضع النوعي فيه الضرب الاول من النوعي فيكون الكلامان  
متوافقين غير متخالفين وان اراد به مطلق الوضع النوعي  
بضميد وكلامه الذي ذكره في اثباته لايدل عليه بوجه  
اذا خصص ايضا معترف بان الدلالة على المعنى في عامة المعاني  
الحقيقية بنفس الدال سواء كان الدال هو اللفظ او الهيئة  
والصيغة وان الدلالة على المعنى المجازي في عامة المعاني

المجازية لبست بنفس اللفظ المجازي بل بواسطة ام خارج  
عنه فغ ذلك يقول بتحقيق القسم الثاني من قسمي الوضع  
النوعي في المجاز وظاهر ان مثله لايقال بالآرى والقياس  
ما لم يظفر على مايدل في كلام ائمة الوضع واللغة وان مثل  
المحقق انتقازاتي موثوق في النقل عنهم خصوصا فيما  
يتعلق بالوضع واللغات فخلاصة كلامه حينئذ ان الضرب  
الاول من الوضع النوعي يتحقق عند القوم في عامة ما يدل  
بالصيغة والضرب الثاني يتحقق عندهم في المجاز وان عامة  
الالفاظ الموضوعية بالاوضاع الشخصية وعامة الصيغ  
والهيات الموضوعية بالضرب الاول من ضربين الوضع  
النوعي فهم المعاني الحقيقية منها بما انما نشأ من ثبوت الوضع  
والتعيين ومن ملاحظته عند الانطلاق حتى لو لم يتحقق  
الوضع اولم يعرف السامع لم يتحقق الفهم وان عامة المعاني  
المجازية ففهمها انما نشأ من قيام القرينة عند الانطلاق لا من  
تعيين الواضع ومعرفة السامع اياه حتى انه لو لم يعرف  
تعيين الواضع وجواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان  
الفهم والدلالة على حاله فالمراد من قول المحقق انتقازاتي  
حتى اولم يثبت من الواضع الى آخره انه لو لم يثبت ذلك عند  
السامع ولم يعرفه عند الانطلاق والاستماع لانه اولم يثبت



رأسا لا عند السامع ولا في نفس الامر بخلاف الموضوع  
 بالوضع الشخصي والموضوع بالوضع النوعي الاولى فانه لا بد  
 فيهما من ثبوت التعيين من الواضع وكون ذلك التعيين ملحوظا  
 للسامع واما في القسم الثاني من الوضع النوعي فانه يكتفي فيه  
 بثبوت التعيين من الواضع ولا يلزم ان يكون ملحوظا عند  
 الاطلاق وهذا ما قيل فرق بين مصاحبة الشيء وملاحظته  
 ففي الاول لا بد من المصاحبة والملاحظة وفي الثاني يكتفي  
 بالمصاحبة ولا يلزم الملاحظة وهذا مثل ما قالوا ان اسماء  
 الاجناس مثل رجل وفرس تدل على مفهومات معينة  
 في انفسها تتميز بعضها عن بعض مع ان ذلك التعيين  
 لا يلزم ان يكون ملحوظا حين الفهم والدلالة بل يكتفي بثبوت  
 التعيين في نفسه وهذا المقام لصعوبته قد خفي على الكثير  
 فلهذا در الحقيق التفتازاني ما دق نظره وما امتن ~~ب~~ اختلاف  
 في كلمة لو بعد اتفاقها بانها تبي لامتاع الثاني لا امتناع  
 الاول وتبي للدلالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى  
 القطع باتفاقها بان مجيئها لهذا المعنى هل هو في العرف  
 الخاص او في العرف العام فذهب الى الاول المحقق التفتازاني  
 والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني في شرح  
 التلخيص بعد بيان معنى كلمة او على اصل اللغة وبعد رد كلام

ابن الحاجب واتباعه فيه واما ارباب العقول فقد جعلوا لو  
 وان ونحوهما اداة للتلزام دلالة على لزوم الجزاء للشرط  
 من غير قصد الى القطع ولذا صح عندهم استثناء عين المقدم  
 نحو لو كانت الشمس طالعة فانهار موجود لكن الشمس  
 طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم باتقاء الثاني علة  
 للعلم باتقاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتقاء الملزم من  
 غير انتفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي لانهم  
 يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصدقات  
 ولا شك ان العلم بانتقاء الملزوم لا يوجب العلم بانتقاء الملزم  
 بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على  
 قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله  
 تعالى لو كانت فيهما آلهة الا لله لفسدتا لظهور ان الغرض  
 عند التصديق بانتقاء تعدد الآلهة لبيان سبب انتفاء الفساد  
 وقال قدس سره في حاشية شرح التلخيص يفهم من ظاهر  
 كلامه ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية  
 لارباب العقول وان الامة الكريمة واردة على مقتضى  
 اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعاني المتعبرة  
 عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفا فلهم قد يتصدون  
 الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد

فَقَوْلُ لَا اِذْ لَوْ كَانَ فِيهِ لِحَضَرٍ يَحْتَسِبُ لَمْ يَسْتَدِلْ بِعَدَمِ الْحُضُورِ  
عَلَى عَدَمِ كَوْنِهِ فِي الْبَلَدِ وَيُسَمَّى عِلْمُ الْبَيَانِ مِثْلَهُ بِالطَّرِيقَةِ  
الْبَرْهَانِيَةِ لَكِنَّهُ أَقْلٌ اسْتَعْمَلَ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ كَالْمَعْنَى الثَّلَاثِ  
الَّذِي سَبَقَ كَرِهَ فِي نَعْمِ الْعَبْدِ صَهْبٍ وَلَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَهُ يَعْصِهِ  
قَالَ مَوْلَانَا الْخَلِيدُ قَدْ جَمَلَ الشَّعْرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا عَلَّمْنَاهُ  
الشَّعْرَ عَلَى الْقِيَاسِ الشَّعْرَى فِي حَاشِيَتِهِ الْمَطَالَعُ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ  
مِنْهُ ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ تَجَوُّزٌ أَنْ يَقَعَ غَيْرُ الْعَرَبِيِّ فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ  
يَلْجُزْ أَنْ يَقَعَ مَا كَانَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمِيرَانِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ  
الْمَنَازِلَ بَعْدَ تَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ الْمِيرَانِيَّةِ أَقُولُ لِحَاجَةٍ إِلَى هَذَا  
الْجَوَابِ لَا نَأْتِي بِقَوْلِ الْحَقِّقِ التَّنَازُلِيَّ وَإِذَا نَصْنَعْنَا  
وَجَدْنَا اسْتِعْمَالَهَا عَلَى قَاعِدَةِ اللُّغَةِ أَكْثَرُ وَجَدْنَا  
اسْتِعْمَالَ كَلِمَةٍ لَوْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى قَاعِدَةٍ  
أَهْلُ اللُّغَةِ أَكْثَرُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَلَكِنْ قَدْ تَسْتَعْمَلُ عَلَى  
قَاعِدَتِهِمْ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَيْضًا عَلَى قَاعِدَةِ الْعَرَفِ  
الْعَامِ مَطَابِقًا رِيبَ الْمَعْقُولِ فَيَكُونُ الْمَعْنَيَانِ كِلَاهُمَا مَعْنَى  
لُغَوِيًّا أَوْ مِنَ الْعَرَبِ عِنْدَهُ غَايَةً أَنْ الْأَوَّلُ أَصْلُ اللُّغَةِ وَالثَّانِي  
عَرَفٌ وَانْ الْمَعْنَى الثَّانِي تَوَافُقًا لِاصْطِلَاحِ رِيبَ الْمَعْقُولِ  
وَتَوَافُقِ الْاصْطِلَاحِ حِينَ فِي مَعْنَى يَجُوزُ عِنْدَ الْحَقِّقِ التَّنَازُلِيَّ  
بَلْ تَوَافُقِ الْاصْطِلَاحَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِيهِ كَمَا فِي التَّلْوِيحِ وَقَدْ أَشَارَ

الْحَقِّقِ الْجَرَجَانِيَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَرَادًا لِلْحَقِّقِ  
التَّنَازُلِيَّ حَيْثُ قَالَ يَفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِيَّ  
الْحَلْكَ لَكِنَّهُ قَالَ وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَيْضًا مِنَ الْمَعْنَى الْمَعْتَبَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ  
الْخَالِصَةِ فَشِعْرَانِ كَلَامُ الْحَقِّقِ التَّنَازُلِيَّ غَيْرُ صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَقَالَ  
مَرَادُ الْحَقِّقِ الْجَرَجَانِيَّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ التَّنَازُلِيَّ  
مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَثَانِيُهُمَا خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلْيَحْمِلْ  
مَرَادَهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ  
لَا عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِ  
فِي أَنْ الْأَصْلَ وَالْاسْتِعْمَالَ الْعَرَبِيَّ هَلْ هُوَ دَخُولُ الْبَاءِ عَلَى  
الْمَقْصُورِ أَوْ دَخُولِهَا عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ فَذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ  
الْحَقِّقِ التَّنَازُلِيَّ وَإِلَى الثَّانِيَّ الْحَقِّقِ الْجَرَجَانِيَّ قَالَ الْحَقِّقُ  
التَّنَازُلِيَّ فِي حَوَاشِي الْكَشَافِ قَدِيدُ خَلِ الْبَاءِ فِي الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ  
كَأَنَّ قَالَ فِي الْحَمْدِ لِلَّهِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِ الْحَمْدِ بِهِ تَعَالَى وَالشَّائِعِ  
الْعَرَبِيِّ هُوَ الْأَوَّلُ أَعْنَى دَخُولِهِ عَلَى الْمَقْصُورِ الْمَقْصُورِ وَقَالَ مَوَاضِعُ  
آخِرُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّا لَنَعْبُدُ الْمَعْنَى نَحْصُكَ بِالْعِبَادَةِ بِكَ  
أَيَّ نَحْصُكَ مَتَفَرِّدًا بِهَا لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ وَهُوَ الْاسْتِعْمَالُ الْعَرَبِيُّ  
وَلَوْ قِيلَ نَحْصُكَ الْعِبَادَةَ بِكَ كَانَ اسْتِعْمَالُ عَرَفِيٍّ أَوْ فِي التَّلْوِيحِ  
اسْتِعْمَالُ الْبَاءِ فِي الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ قَلِيلٌ إِلَّا أَنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ  
كَبِيرًا حَتَّى أَنَّهُ يَحْمِلُ الْاسْتِعْمَالَ الشَّائِعَ عَلَى الْقَلْبِ وَقَالَ

المحقق الجرجاني في حواشي الكشف ان الاختصاص وكذا  
الخصوص والتخصيص يقتضي بحسب مفهومه الاصل ان يدخل  
الباء على المقصور عليه فيقال اخص الجود زيد اي صار  
مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره ومنه قوله ومالله بخذف  
المهمزة فتحص بالعبود بالحق لم يطلق على غيره وهذا  
عربي كثير الا ان لاكثر في الاستعمال او خال الباء على المقصور  
وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به فاستعمل  
فيه مجازا مشهورا ~~في~~ اختلفا في الشرطية بان اعتبار  
اهل العربية واعتبار المنطقيين فيها هل هما مختلفان او  
ان الاعتبارين واحد لا يختلفان فذهب الى الاول المحقق  
المتفازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التخصيص  
نا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند  
اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قبله  
ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس  
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب  
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بشئ الوجود لنتها وكذبها  
بعد مهيا واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط  
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بالزوم  
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم

وكذبها بعد مهيا فبكل من الطرفين قد اختلف عن الخبرية  
واحتال الصدق والكذب وقالوا انهم اشترك الجمالية في انها قول  
لحازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفا في ان طرفيها  
مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها  
لبس بان احد طرفيها هو الاخر بخلاف الجمالية الا ترى ان قولنا  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم  
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان تقديره النهار  
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية  
قيد مسندة بمفعول فيه فكلم بين المفهومين وقال المحقق  
الجرجاني اذا قلت ان ضربتي زيد ضربته فلو كان معناه  
اضربه في وقت ضربه اي لم يكن صادقا الا اذا تحقق  
الضرب منك مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد اعني  
وقت ضربه اليك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر  
الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير  
ذلك الوقت او لم وجود ذلك باطل قطعاً لانه اذا لم يضربك  
ولم تضربه وكنت تبحث ان يضربك ضربته عد كلامك  
هنا صوابا فاعرفا ولغة فظهور ان الحكم الاحباري متعلق  
بازدحام احد طرفين بالآخر لا باسبغ بين اجزاء الجزاء وان  
ما ذهب اليه الميراثيون لا ينحلف كلام اهل العربية كيف



وهم بصدد بيان مفهومات القضاء المستعملة في العلوم  
وقد صرح المخوون بان كل المجازات تدل على سببية الاول  
ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان الحق هو الارتباط بين الشرط  
والجزاء نعم كلام السكاكي يوافق ما اختاره الشارح وبذلك  
اغتر فنسبه الى اهل العربية بأسرهم لكنه كلام ظاهري ربما  
دعاه اليه مارامه من جعل الشرط قبودا المستند ضبطا للكلام  
وتقييلا للانتشار او ربما اوهمه صحة ذلك بما يقال ان قولك  
ان جيتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك  
او وقت مجيئك ولذلك عرف الحكم الخبري في صدر كتابه  
بما يخص بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيهه بذلك المنزلة  
التنبية على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد على ان الغرض  
الاصلي معرفة كون الجزاء معلقا لا معرفة كونه معلقا عليه  
وما توهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك  
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والالم يكن صحيحا لما قرناه  
اورد عليه بان توهم اتحاد الكلامين اعني كلام اهل العربية  
والميرنيين غير صحيح فان المحققين من اهل العربية مصرحون  
بعدمهم قال السيراقي جواب المجازة هو اخبار ووعد فيه  
يقع التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف اولاً يرى انك  
اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمر ودناراً لم يقع لك بحسب زيد

ولاً بخبره تصديق وتكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب  
باعطاء عمر وياه الدينار وبمنعه اياه بعد مجيئه هذا كلامه  
وهو صريح في ان التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الربط  
بين جزئي الشرطية بل الى تحقق الجزاء بعد تحقق الشرط  
وخلافه وقال الفاضل الرضي جزاء الشرط وجواب القسم  
كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية وهذا  
كما ترى اشعار من الفاضل الرضي ايضا بما قلنا  
وقد اتفق علماء هذا الفن كصاحب المفتاح والبيان  
والتلخيص وغيرهم على جعل الشرط قيد للجزاء كسائر  
القيود وكفي بهم قدوة في اخلافهم في ان ذكر طرفي التشبيه  
هل هو لايتاني في الاستعارة او دناف لها فذهب الى الاول  
المحقق التقنازاني والي الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح  
التلخيص قال المصنف فالاستعارة مانضمن تشبيه معناه بما  
وضع له والمراد بما وضع له ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه  
فعلى هذا لايتناول قولنا مانضمن تشبيه معناه بما وضع له  
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو  
زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان  
معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بما وضع له  
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان مافي قولنا مانضمن عبارة

عن المجازى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة  
وغيرها فاسد في الامثلة المذكورة لبس بمجاز لكونه مستعملا  
فيما وضع له وفيه نظر لاننا لنسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل  
فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازا  
او استعارة كما في رأيت اسدا يرمى بقرينة جملة على زيد ولا  
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوف وان التقدير  
زيد كاسد وقال في التلويح هو استعارة بتفسير الجمهور ايضا  
لكونه مستعملا في المشبه المتروك وهو الرجل الشجاع لا  
في معناه الخفي ليقتر الى تقدير اداة التشبيه بدليل قولهم  
زيد اسد اي مجترى صائل والطير اغرته عليه اي باكية  
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح اذا عرفت ان وجود  
طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك  
لما عرفت المشبه مالم يكن متروكا بالكلية مضر باعنه صفحا  
لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام يشعر  
بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناق لما لغة المطلوبة  
في الاستعارة يجعل المشبه عين المشبه به عرفت به ان وجود  
طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك افعليا او تقدير يا  
او معنويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة  
واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود

الطريقين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب  
انظروا من حيث يظن ان مثل زيد اسد لبس بتشبيه بل استعارة  
لخروجها عن التهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان مثل  
هذه الامثلة المشتبهة على وجود الطرفين صريحا من باب  
التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه  
او لا ~~لا يختلف~~ في ان الالفاظ الموضوعات بازاء معنى هل  
هي موضوعة ايضا لانفسها بوضع غير قصدي واعلام  
لها او لبس شيء منها اعلاما لانفسها ولا موضوعة كلها  
بشيء من الوضع لا قصدا ولا ضمنا فذهب الى الاول المحقق  
التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني  
في حاشية الكشاف ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسميا كان  
او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث  
دلالة على ذلك الحرف والاسم والفعل في قولنا خرج زيد  
من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر  
ان كلاما من الثلاثة محكوم عليه بالفعل والاسم والحرف حيث  
يقال خرج فعل ماض وزيد اسم علم ومن حرف جر  
فجعل كلاما من الثلاثة محكوما عليه اسكن بوضع غير قصدي  
لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى سمى وقال  
المحقق الجرجاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان دلالة  
الالفاظ لانفسها لبست مستندة الى وضع اضلالا لوجودها

في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليه لا يقضى كونها  
اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن  
الفاظها بل هو جار في الالفاظ المهمة لقولنا جسق مركب  
من ثلاثة احرف ودعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء  
انفسها وضع قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا  
الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قوا عد اللغة  
على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل ولا نقل  
وانما ارتكبه تفصيلا عن الزام الاشتراك في جميع الكلمات  
وتحقيقه انه اذا اريد الحكم على لفظ بنفسه لم يحتاج هناك  
الى وضع ولا الى الدال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما  
يدل عليه فيشاركه الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند  
التلفظ بها انفسها وانما يحتاج اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا  
او كان ولم يتلفظ به فيصعب هناك ما يدل عليه ليتوجه الحكم  
اليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن اخوانهم  
اسماء الالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي  
قالوا ذلك لقيامها مقام اسماء الاعلام في تحصيل المراد  
والجواب انا نقول من طرف الخصم انا نعلم قطعا ان قوائنا  
جسق مهملة يفيد الخساط فائدة تامة وما هو كذلك فهو  
كلام لكن الجزء الاول منه لم يوضع باراء معنى فهو ليس  
بكلمة من هذه الحبيبة لكننا نفهم منه نفسه حين الاطلاق

فهو كلمة بهذا الاعتبار يصح جعله جزءا من الكلام وايضا انا  
نعلم قطعا ان في الجزء الاول من هذا التركيب دلالة على شيء  
غير الدلالة العقائسية ولبس هذا الشيء غير نفسه والا لزم  
خلاف الفرض لفرضنا انه مهملة فهذه الدلالة الثابتة انما  
نشئت من تعيين احد غير طبيعة اللفظ او ثبت من طبيعة  
اللفظ والثاني مذهب مردود واعرض عنه المحققون حتى  
القاتل فثبت الاول وايضا فاننا نعلم قطعا ان الجزء الاول  
في هذا التركيب محكوم عليه باتفاق من المعترض ايضا ولا شيء  
من المحكوم عليه مناف للاسم وايضا فانهم حكموا على الاشياء  
المسترة في الافعال بالاسمية مع انها لبست من قبيل لفظ  
ولا حرف ولا صوت فاذا حكموا عليها بالوضع والتعيين مع  
كونها معدومة في انفسها فهم بالحرى ان يحكموا باسمية  
المهملات من حيثية دلالتها على انفسها وايضا فانما يجتمع  
بواضع اللغة ولم تسع منه تعيينه الالفاظ بازاء معانيها  
ولم ثبت كثيرا من الاوضاع القوية ولم تميز المعاني الحقيقية  
عن المجازية البظنون وتخمينات نشأت من استعمالات  
اهل الكلام ومحاوراتهم وخطاباتهم فاذا رأينا تركيبات  
مفيدة فائدة تامة وقد كانت العمدة في جزئها مهملا حكمنا  
على ذلك المهمل ظنا وتخميننا لوضع والتعيين في الجملة



فأقول بان دعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء انفسها  
وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج  
عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة بمجرد استبعاد اذ للخصم  
ان يقول ان المكابرة والخروج ان اراد زومهما من ادعاء  
وضعها بازاء معان غير انفسها فسلم فلا يضرنا وان اراد  
لزومهما من ادعاء وضعها بازاء انفسها فهو اول المسئلة  
وعين النزاع ودعوى البدهة في محل النزاع غير مسبوقة  
فقوله على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل  
ولا نقل ان اراد ان ذلك الاثبات يصادم البدهة ويخالف  
تصريحات ائمة اللغة فالاول غير واقع كما سمعت والثاني  
يحتاج الى البيان وان اراد انه يخالف معقولا نشأ من برهان  
عقلي فعليه البيان والثاني على حاله ثم لو لمحة بديه حقة لي  
قوله عند التقطع بها انفسها مشكل جدا اذ نعلم قطعا انا  
اننا قد اخرج فعل ومن حرف مثلا ليت كون لم يظني من خروج  
في هذين التركيبين محكوما عليهما كما اعترف به القائل وايضا  
ففهما نفس اللفظ منهما اما نشأ من ذات اللفظ وطبيعته  
او من تعيين احد غير ذات اللفظ فالاول لم يرض به القائل  
ايضا فثبت الثاني بالضرورة لا يقال ان عدم رضاء القائل  
تجاه صدور دلالة الفاظ على معانيها الموضوعية بازاءها

من انفسها لادلائها على نفسها بنفسها لانا نقول لا قائل  
بالفصل فقوله لم يحتج هناك الى وضع ولا الى الدال ان اراد  
انه لم يحتج الى تعيين احد غير ذات اللفظ كما هو الظاهر من  
كلامه فهو رجوع الى المذهب المردود من حيث لا يشعر  
وان اراد انه لا تعيين هناك اصلا من نفس اللفظ ولا من غيره  
فهو قول بثبوت الاثر ولا مؤثر هناك ولم يقل به احد من  
الحكيم والمتكلم وان اراد انه لا يحتاج فيه الى الدال مطلقا  
فهو قول بثبوت النسبة بلا تحقق طرفيها ولم يقل به احد  
وان اراد انه لا احتياج الى دال هناك غير نفس اللفظ فهو  
كذلك لكن الكلام في التعيين كما تحققت ~~اختلفا~~ ~~في~~ ~~مقدمة~~ ~~الكتاب~~ ~~بعد~~ ~~انفا~~ ~~في~~ ~~ثبوت~~ ~~مقدمة~~ ~~العلم~~  
فالحق التفتازاني ذهب الى ثبوتها عندهم ايضا والتحقيق  
الجرجاني الى عدم ثبوتها عندهم قال في شرح التلخيص  
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حده وغايته  
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت  
امام المقصود لارتباطها به او انتفاع بها فيه سواء توقف عليها  
ام لا وقال الحق الجرجاني في حواشي شرح التلخيص اثبت  
في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور  
في الكتاب ومقدمة الكتب وهو اصطلاح جديد لا نقل

عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم وقد اختلف  
المقالة وطال النزاع بعد هذين الخبرين في ان الحق في طرف  
من فن مصوب رأى المحقق الجرجاني وهم كثيرون ومن  
مصوب رأى المحقق التفتازاني واطال كل من الفريقين  
في ترجيح ماسلك سيما الغرقة المصوبة رأى المحقق الجرجاني  
وما اتى كل من الفريقين ما فيه شفاء العليل اورواء القليل  
فصن ذلك نقول وبالله التوفيق انه قد ورد في كتب العربية  
مثل الفائق والمغرب مقدمة الكتاب بمعنى اول الكتاب  
وقد ذكر المص في المقدمة التي في هذا الكتاب اعني كتاب  
التلخيص امورا بعضها مذكور في كتاب المفتاح في آخر  
المعاني والبيان وبعضها غير مذكور في كتاب من كتب  
المعاني والبيان وانما استنبطها المص بجودة قريحته كما صرح  
به في الايضاح الذي وضعه كاشر للتلخيص فالامران  
المذكوران لا يصح ان يجعل شيئا منهما اما يتوقف عليه الشروع  
في العلمين اما ما ذكره صاحب الفتاح فظاهرا وما ما استنبطه  
المصنف بجودة قريحته فلا يصح فيه توقف الشروع  
في العلمين عليه اذ لو توقف الشروع عليه لالتزم ائمة المعاني  
في اول تصانيفهم ذكره لعدم صحة شروع شارع في العلمين  
المذكورين بدونها وقد صرح المصنف في الايضاح كما

سمعت انه ما ذكره احد من ائمة الفن في كتبهم لافي اوائلها  
ولا في اواخرها فعلم من ذلك قطعا ان لبس المقدمة في هذا  
الكتاب مالا يمكن شروع شارع في فن المعاني والبيان  
بدونها بل يصح الشروع في العلمين المذكورين بدون  
معرفة ما فيها ثبت بذلك قطعا ان لبس مراد المص من  
المقدمة ههنا ما هو المشهور اعني ما يتوقف عليه في العلم  
وقد ذكره ارحام امام الفنون الثلاثة وقبل شروعها فيها  
فعلما انها لبست من الفنون الثلاثة وقد نظرنا في المذكورات  
فيها فوجدنا الجميع يتفق بها في الفنون الثلاثة فحصل لنا  
من ذلك ان مقدمه كتاب التلخيص شيء قدم امام المقصود  
اعني الفنون الثلاثة لارتباط الفنون بهذا الشيء المقدم  
و ثبوت الانتفاع في الفنون الثلاثة به فعلما من ذلك قطعا ان  
الخطيب استعمل لفظ المقدمة في هذا الكتاب في معنى ما  
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فقول  
المحقق الجرجاني اثبت في هذا الكتاب مقدمة الكتاب وهو  
اصطلاح جديد لانقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من  
اطلاقهم ان اراد به لفظ مقدمة الكتاب بمعنى انه لم يرد  
في كلامهم هذه الكلمة فقد سمعت ورودها على ما نقله  
الفائق والمغرب وان اراد استعمال هذه الكلمة في معنى ما

قدمت امام المقصود الخ وتعيينها له فنقول ح ان اراد انه لم يثبت من واضع اصل اللغة ولا من اهل العرف العام ولا من اطلاق الشرع تعيين هذه الكلمة لهذا المعنى فسلم ولا يضر ذلك المحقق النفاذاني وان اراد انه لم يثبت من اهل العرف الخاص اعني فن المعاني والبيان استعمالها في هذا المعنى وتعيينها له فغير مسلم اذ قد سمعت انه يفهم من كلام الخطيب فهمنا محققا لا ريب فيه انه استعمل هذه الكلمة في هذا المعنى وانه من ائمة الفن وانا لانعلم اوضاع الالفاظ وتعييناتها الا من استعمال ارباب الاوضاع في تلك المعاني ولا يرى ان الاستعارة المكتوبة عند السكاكي هو المشبه المراد به المشبه به وعند الخطيب هو التشبيه المضمر في النفس على ما زعموا واشتهر عندهم وعند صاحب الكشف هو المشبه به المرموز والمعنى لكون الاستعارة عند كل من هذه الائمة الثلاثة معنى الا انه يستعمل الاستعارة في تلك المعاني ولا معنى لاستعمالها في ذلك المعنى الا انه وضع هذه اللفظة وعينها في العرف الخاص لذلك المعنى ولا يرى ايضا ان سيدنا علي رضي الله تعالى عنه علم الابواب الخوية لابي الاسود الدثلي وامره بوضعها في الكتاب واتفق القوم على ان ما وضعه ابو الاسود ابواب قابلية وامر يسير في الغاية بالنسبة الى الابواب المكتوبة اليوم

في الكتاب الخوية فالمسميات الخوية والالفاظ الموضوعة بازائها كانت في عهد ابي الاسود الدثلي قليلا جدا بالنسبة الى المسميات والالفاظ الموضوعة بازائها في عهدنا هذا وما تكثر هذه المسميات والاوضاع الا تكثر الاستنباطات الخوية من مستشهدات العرب بخاء الخليل مثلا بعده فاستنبط اشياء كثيرة فكثير المسميات فوضع لها الفاظ ثم بعده سيبويه واستنبط اشياء كثيرة باجتهاده زائدة على استنباط الخليل فن اذ المسميات ايضا فوضع لها ايضا الفاظ حتى ان ابن مالك وابي حيان استنبطوا باجتهادهما اشياء كثيرة لم توجد في قول اليف القداماء فزاد المسميات الخوية فلا بد لها من اسمي يدل عليها فاذا كان المسميات الصناعية لها اسما خاصا ووضعها ارباب الفن في عهدهم واوانهم لها وتبع لهم من جاء بعدهم في الاطلاق فلصاحب التلخيص ان يستعمل لفظا من كتابه مثل المقدمة فيما اراده من المعنى مع انه ليس من المسميات الصناعية وقد وقع الاستعمال والوضع الصناعي منه ومن امثاله فقل المقدمة اولى بالجواز والوقوع والمحج انهم اقبلوا استعمال مقدمة الكتاب في هذا المعنى اى ما قدمت امام المقصود به بكلام محي الدين النووي وبكلام شمس الدين الاصفهاني دفعا لاشكال المحقق الجرجاني والخطيب ليس بادنى



كناية عن استعارة السبع المنبهة وفي قولنا شجاع يفترس اقترانه  
 الافتراس مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية  
 عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتا في ارادة الحقيقة  
 ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني اثبات الاسدية  
 للشجاع والحلية للعهد للقطع بانه لبس كناية من المسكوت  
 نفسه بل دال على مكانه وقال قدس سره اراد بذلك الناظر  
 صاحب الكشف يعني انه فهم من عبارة الكشف معنى اخر  
 غير الثلاثة وحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً فزاد في طنبور  
 العويل نعمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سهو  
 عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهم بهذا المعنى  
 مع ان عبارته صريحة في خلاف بحيث لا يشك عليه من له ادنى  
 مسكة وان شئت حقيقة الحال فاسمع لهذا المقال فاطال  
 في ذلك تركنا نقله حذراً عن الاطالة **اختلاف** في التشبيه  
 التشبيل بانه اشترط فيه تركيب الطرفين او لم يشترط فيه ذلك  
 فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني  
 قال صاحب التلخيص في تعريف التشبيه التشبيل وهو ما وجهه  
 منشزع من متعدد كما مر فمثل المحقق التفتازاني لما مر بتشبيه  
 الثريا بنقود وتشبيه الشمس بالمرأت في كفا الاشل وقد صرح  
 ولا ياتهما من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد وان كان وجه الشبه

كما بينهما سيما في العربية سيما في المعاني والبيان **اختلاف**  
 في التعريفات اللفظية بانها راجعة الى التصديقات وانها  
 غير راجعة اليها بل باقية على حالها كسائر التعريفات التي  
 هي من قبيل التصورات فذهب الى الثاني المحقق التفتازاني  
 والى الاول المحقق الجرجاني قال قدس سره في حاشية شرح  
 المختصر وما اوضحناه من ان الحد لا يمنع انما هو في الحد الحقيقي  
 والرسى ايضا الانتفاء بالحكم فيها واما التعريف اللفظي سواء كان  
 بالمقررات او في حكمها فمثاله التصديق بان هذا مفهوماً لعدة  
 او شرعاً فيقبل لمنع وطلب البرهان الذي هو النقل **اختلاف**  
 في الاستعارة بالكناية بان فيها اقوالاً ثلاثة قول القدماء وقول  
 صاحب المفتاح وقول صاحب الايضاح واقوال اربعة رابعها  
 قول صاحب الكشف فذهب الى الاول المحقق الجرجاني  
 والى الثاني المحقق التفتازاني قال في حواشي الكشف ونحن  
 في عويل من اختلاف اقوال القوم الى ثمة حيث فهم من كلام  
 القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية  
 كالسبع مثلاً وصرح صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل  
 في المشبه به كالكناية المراد منها السبع وصاحب الايضاح انه  
 التشبيه المضمحل في النفس حتى ظن بعض الناظرين في هذا  
 الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاطفاق من حيث كونها

فيلهما مركبا وقال المحقق الجرجاني ان المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كاتوهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد الا يرى ان المصرد على السكائي في عده التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من المجاز وقال الش هناك تشبيه التمثيل ما يكون جهة منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد فانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله ان يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ~~ف~~ اختلغا في حقيقة الاتماس فقال المحقق الشريف في تعريفاته الاتماس هو الطلب مع التساوي بين الامر والمأمور في الرتبة وقال المحقق الفتازاني في شرح التلخيص الاتماس انما يقال في العرف للطلب على سبيل النوع من التضرع لالي حد الدعا ~~ف~~ اخذنا في ان البعضية التي تدل عليها من التبعية هل هي البعضية المتنافية للكليّة او هي البعضية المنبر المتنافية لها فذهب الى الاول المحقق الفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال في التلويح البعضية التي تدل عليها من التبعية

المجردة المتنافية للكليّة لا البعضية الشاملة لما في ضمن الكل لاتفاق النجاة على ذلك حيث احتاجوا الى لتوفيق بين قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم الى ان قالوا لا يسعد ان يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها القوم اذ خطاب البعض لقوم نوح عم وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب احد الى ان البعض لا ينافي الكلية وقال المحقق الجرجاني في حواشي التلويح القاضل الرضى صرح بعدم المتنافة حيث قال ولو كان الخطاب خطابا الى امة واحدة ايضا ففقران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها لا ينافي غفران كلها وتحقق كلام المحقق الفتازاني ان البعضية على قسمين بعضها شاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء وهي التي لا تنافي الكليّة وبعضها مجردة بمعنى بعض فقط وهو الذي ينافي الكليّة فاناسب الى القسم الاول من البعض ينسب الى الكل ايضا او مانسب الى القسم الثاني لا يصح نسبة الى الكل لارادة البعض فقط بمعنى ان المنسوب انما ينسب الى البعض دون الكل ولبس البعض الآخر منه غير منسوب وممدول لكلا من البعضية عند القوم انما هو القسم لثاني لا الاتم من القسمين ولا القسم الاول فقط ولعل في بفر لكم من ذنوبكم انا حل كلمة من على ان البعض يكون المعنى على

ما قالوا يغفر الله سبحانه وتعالى بعضنا من ذنوبكم والبعض الآخر  
يبقى غير مغفورة لكم ففقيه الاشكال بقوله تعالى ان الله يعفو  
الذنوب جميعا ويدفع بان مغفرة الذنوب جميعا بحيث لم يبق  
منه ذنب غير مغفورا بالنسبة الى قوم ومغفرة بعض الذنوب فقط  
بحيث يبقى البعض غير مغفورا على ما هو مدلول كلمة الشائبة  
من الواضع بالنسبة الى قوم اخر فلا امكال فلو كان معنى  
من التبعية البعض الغير المقيد بالتحرير والخصر على  
البعض فقط بل البعض الشامل لما في ضمن الكل من الاجزاء  
لم يكن مغفرة البعض بهذا المعنى منافية لمغفرة الكل فالاحتياج  
اذن في التوفيق بين اليتين الكريمتين الى ما قالوا لا يعد فهذا  
الصنيع من النجاة يدل دلالة قطعية على ان معنى من التبعية  
الثابت عن الواضع البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية  
الشاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء فاقاله المحقق  
الجزائي بان الفاضل الرضي صرح بعدم المنافاة حيث قال  
ولو كان الخطاب خطا بالائمة واحدة دفعه غفران  
بعض الذنوب لا ينافي غفران كلهم الخ ان اراد من البعض  
القسم الاول من القسمين المذكورين قيل ان غفران بعض  
الذنوب في نفسها لا ينافي غفران كلها لكن القوم لم يجعلوا  
ذلك مدلول كلمة من التبعية بل تحقققت فهم الثقل في النقل

عن الواضع والواضع الوضع والتعيين كيف شاء والناظر  
عن الواضع باتفاق جم غفير وجع كثير هو القسم الثاني وان  
اراد القسم الثاني منهما فبقوله غفران بعض الذنوب لا ينافي  
غفران كلها فاسد لما تحقققت وتبين لا يقال ان الفاضل  
الرضي من جملة النجاة ومن جملة الناقلين عن الواضع فاحتل  
ان يكون مدلول كلمة من عند الواضع هو القسم الاول بناء  
على نقله لانا نقول انهم اتفقوا في النقل عن الواضع على كون  
مدلولها عند الواضع هو القسم الثاني فقط فلا يسمع من  
شخص واحد نقل ورواية يخالف ذلك النقل لنقل جم غفير  
وجع كثير عن ذلك الواضع واختلفا في الاضافة لادنى  
ملازمة مثل كوكب الخرقاء بعد اتفاقهما على ان هذه ليست  
بحقيقة بل مجاز بان مجازاتها من قبيل المجاز العقلي او من قبيل  
المجاز اللغوي فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني  
المحقق الجزائي قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح  
فالاضافة لادنى ملازمة تكون مجازا حكميا مشعرا يجعل تلك  
الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة وقال المحقق  
الجزائي في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافة اللازمة  
موضوعية للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف  
بانه المضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملازمة كانت مجازا



لغويا لاحكاميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف  
النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر لاجل ملائمة بين  
المحلين وظاهرانه لم يقصد صرف نسبة الكوكب الى الحرفاء  
بواسطة مناسبة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور  
جدها في تهئية ملابس الشتاء فجعلت هذه الملابس بمنزلة  
الاختصاص الكامل وفيه لطف قال بعض الفضلاء ورده  
مردود اما اول فلان مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظا  
والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان صرف النسبة  
عن محلها الاصل الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ  
والحق مذهب الشيخ كما اعترف به المعترض ايضا في تحقيق  
قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظن ان هذا  
تكلف والحق ما ذكره الشيخ واجاب عنه بعض الفضلاء اما  
عن الاول فبان الشيخ ذكر في الشفاء كون الهيئة جزءا من اللفظ  
ورد بان المحقق الجرجاني نقل في حاشيته المطالع عن الشيخ  
ان الهيئة التركيبية ليست لفظا فلا يكون جزءا من اللفظ  
واجيب عن الرد بوجهين احدهما يجوز ان يكون هذا نقل  
عن الشيخ ولم يكن ارتضاه والثاني لو سلم ارتضاؤه فله  
ان لا يسلم لزوم كون المجاز اللغوي لفظا واخذه في تعريفه بناء  
على الاعمال الاغلب واما عن الثاني فلان المحقق الجرجاني ملتزم

ان يكون المجاز الحكمي مصروفا عن محله الاصل غايته انه  
لا يلتزم ان يكون هذا الاصل امر المحقق بل يكفي كونه امرا  
موهوما ثم قال السيد وبالمجمل استعمال المركب الاضافي لادنى  
ملائمة كاستعمال الماضي في ماسيق تحقيق وقوعه وقد جعل  
القوم الثاني من قبيل المجاز اللغوي فكذا الاول وفيه ان الثاني  
لا يدل على النسبة بخلاف الاول فان الهيئة في بدل على نسبة  
شيء الى شيء وعادة القود في مثله اذا صرف تلك النسبة عما هو له  
محققا او مقدران يسمى ان تلك النسبة بمجازا حكميا وبمجازا عقليا  
لا بمجازا لغويا فتلخيص كلام المحقق التفاضل ان هذا التركيب  
اعني كوكب الحرفاء مثل تركيب انبت الربيع البقل فكما ان الطرفين  
في هذا التركيب على حقيقة كذلك الطرفان في ذلك التركيب  
وكما ان ليس الذي حكمنا عليه بالمجاز في هذا التركيب  
لفظا مثل الطرفين بل هو ارتباط احدهما الطرفين الى الآخر  
وبدل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب انبت الربيع  
البقل فكما ان ليس الذي حكمنا عليه بالمجاز في ذلك التركيب  
اعني كوكب الحرفاء لفظا مثل طرفيه بل هو ارتباط احدهما الطرفين  
بالآخر وبديل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب  
كوكب الحرفاء فكما ان الحقيقة المحققة في الارتباط المحقق  
في تركيب انبت الله البقل حقيقة عقلية لا حقيقة لغوية وكذلك

الحقيقة المحققة في الارتباط المحقق في اصل هذا التركيب  
اعني كوكب الله بل كوكب السماء ايضا حقيقة عقلية لا لغوية  
لا يقال الاختصاص المستفاد من المثال الذي ذكرته اعني  
كوكب السماء ليس هو الاختصاص الكامل اعني نسبة المملوك  
الى المالك كما في الاول اعني كوكب الله فلا يصح مثلا لاصل  
هذا التركيب لانا نقول لا يجب الملك الحقيقي في الاختصاص  
الحقيقي بل يكفي في تحقق الاختصاص الحقيقي الملك الظاهري  
الصالح لان بعده العرف اختصاصا حقيقيا بدليل انهم قالوا  
يتحقق الاختصاص الحقيقي في غلام زيد مع انه لم يتحقق نسبة  
الملكبة الحقيقة بينهما بل المالك الحقيقي هو الله تعالى فنسبة  
الكوكب الى السماء من قبيل نسبة الجزء الى الكل فاذا كان  
الغلام مع كونه خارجا عن زيد مختصا به اختصاصا حقيقيا  
فالكوكب مع عدم كونه خارجا عن السماء اولى بكونه مختصا  
باسماء اختصاصا بعده العرف حقيقيا كما لا يخفى ~~في اختلاف~~  
في ان الانشاء هل يقع خبرا بلا تأويل ام لا يقع ذلك الابلتأويل  
فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني  
قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح وقوع الانشاء من  
الطلب وغيره خبرا كثيرا في الكلام والتأويل بتقدير القول  
على ما ذكره المص وغيره مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى

عنه في كثير

في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيما يجيء  
للمختص مبتدأ وفي المدح كقوله تعالى بل انتم لامر حبا بكم  
وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك  
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح زعم بعضهم انه يجوز  
وقوع الانشاء خبر المبتدأ بلا تأويل والمشهور هو التأويل  
وذلك لان خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال  
من احوال المبتدأ ونسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما  
او استقيم عنهما ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه  
ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا  
واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على انه يستحق ان يؤمر بضربه  
فقد صار لهو نظاما حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة خلا  
عنهما قولك اضرب زيدا لان هناك امرت بضربه واشترت  
الى انه مستحق لذلك وقس عليه قوله تعالى بل انتم لامر حبا  
بكم وامامنا ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده  
لان الاستفهام هم نادا دخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ  
المذكور والخبر المقدم لاعلى الخبر وحده ~~في اختلاف~~ في ان علم  
الاشتقاق هل هو جزء من علم التصريف او هو علم على حدة  
فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال  
المحقق التفتازاني في شرح المفتاح قد ذكرنا في صدر الكتاب

ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعله ساقى قسم واحد  
تختلط المسائل وان تمام علم النحو يعلمى المعانى والبيان ثم افرد  
لهم قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك لان علم  
الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وكذلك المعانى والبيان  
من النحو وظهور التباين بالاسم والحد والفرض والموضوع  
والمسائل والتدوين وقال المحقق الجرجاني في هاش شروح  
المفتاح الاشتقاق علم على حدة كما يدل عليه قول صاحب المفتاح  
في خاتمة الكتاب ابن هم عن علم الاشتقاق ابن هم عن علم  
الصرف وقوله في اوائل بحث المجاز وكاتبه تنبيه على ما عليه  
أمة الاشتقاق والصرف ولا يخفى ان موضوعه ممتاز عن موضوع  
علم الصرف بالحشية المعتبرة في موضوعات العلوم وله لا اعتبار  
تباين العلوم للأفراد بالتدوين فن قال الاشتقاق جزء من  
الصرف بلا شبهة ففقيه بلام يرد قال بعض الافاضل ان الاشتقاق  
جزء من الصرف او علم رأسه ففيه كلام فالجمهور على انه جزء  
من الصرف حتى قال اعظمهم الاشتقاق جزء من الصرف  
بلا شبهة لان الشارح المحقق خافهم في ذلك وجعله علما برأسه  
وسنده في ذلك امور الاول كلام الزمخشري في قسط ساس  
العروض وهو هذا القسم الذى نقله ههنا عنه قاله جعله جزء  
من علم الادب وجعل الصرف جزء على حدة وجعل موضوع

كل منهما شيئا واحدا فاعبر التباين بالحشية ولا يخفى انه يجوز  
ان يكون امر واحد موضوعا لعلوم متعددة ويكون التباين  
والاختلاف باختلاف الحشية على ما تقر في مباحث الموضوع  
الثاني عبارة المصنف في اوائل بحث المجاز حيث قال وكاتبه تنبيه  
على ما عليه أمة على الاشتقاق علم الصرف الثالث عبارة المصنف  
في الخاتمة حيث قال ابن هم عن تصحيح نقل اللغة ابن هم عن علم  
الاشتقاق ابن هم عن علم الصرف فهاتان العبارتان تدلان  
على ان الاشتقاق علم برأسه والا فلا معنى لذكره على حدة لكونه  
مندرجا في الصرف واما وجه قول الجمهور فظواهر لان القوم  
قد عرفوا الصرف بانه علم يعرف به احوال ابنية الكلام التى  
لبست باعراب ولا بناء ومقتضى هذا التعريف ان كل حال غير  
لاعراب والبناء مندرج فيه وكائن من الصرف والاشتقاق  
كذلك فهم وايضا جزء منه كما احتج الادغام والاعلام  
والنقاء الساكنين والوقوف ونحو ذلك والا فلا يكون التعريف  
مانعا والقوم مع مناقشتهم على هذا التعريف من جهات  
كثيرة لم يعمروا بذلك ولم يلزمه بعدم المنع بدخول الاشتقاق  
قال قول مبان علم على حدة جزء من القوم كلهم يخطئون في تعريفه  
وعدم الأفراد بالتدوين وان لم يصلح دلا برأسه على الجزئية  
لانه امر بعينه ويؤيده كانه قيل لما كان التعريف شاملا



والندوين معينا والاندراج مشعرا فكيف في كونه جنزا وبهذا قال  
من جعله جزءا أنه جزء بلا شبهة وليس مقصودهم من حديث  
الندوين انه دليل مستقل برأسه كما توهمه الشارح المحقق  
بل المراد ما ذكرنا فالانصاف ههنا ان هذا امر راجع الى  
الاصطلاح الامشاح في الاصطلاح فن اصطلاح على جعله  
من مباحث الصرف وعده جزءا منه كسائر المباحث الصرف كما  
ذهب اليه القوم واختاره الجمهور جازله ذلك ومن اصطلاح  
وعرف الصرف بنوع يمتاز عنه وجعل الموضوع ممتازا بالهيئة  
المعتبرة في موضوعات العلوم فلا كلام عليه فان لكل احد  
ان يصطلح على ما شاء واما التقسيم الذي ذكره جار الله فبعد  
تسليم كونه نصا في كونه علما برأسه غير مندرج في الصرف  
يتبقى ان يحمل على ان الامر كذلك عنده لانه سقفة في اللغة والعربية  
وهو صاحب مذهب في هذا الباب فله ان يصطلح على ما يريد  
لما لاح له من دليل فذية الامر حيث ثبث ان يكون علم الاشتقاق امر  
اختلافيا كسائر المسائل الاختلافية فلا معنى لتخصيص الجمهور بكلام  
صدر عنه فان كونه علما برأسه عنده لا يوجب فساد قول الجمهور  
وهذا ظاهر واما المصنف فالحق ان الاشتقاق عنده جزء البتة  
لان تعريفه للصرف شامل وتدوينه للصرف جامع واما العبارتان  
المستعملتان على ذكره مع ذكر الصرف على حدة فيحتمل كل

منهما ان يكون لتكسفة له في ذلك كما انه بهذا البيان تارة من المعاني  
ويجعله شعبة وتارة بعده علما على حدة وذكر لكل منهما تعريفا  
ما ناعن اندراج الاخر تحت كسفة له تحت كل لفظة رمرتة وفي ضمن كل  
كلمة تارة وحكمة وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون كلام الزمخشري  
محمولا على انه عد الاشتقاق الذي هو شعبة من الصرف علما  
على حدة وجزء من علم الادب لقوة امره وكثرة مباحثه  
وانشاء الامر على الاشتقاق بان يعد الفلانة واما القول بان الاشتقاق  
يمتاز بنوع خصوصية فليس شيء لان الكلام من اجزاء الصرف  
كباحث الاعلال والابدال ونحو ذلك مما يمتاز بنوع خصوصية  
وكيف لا يكون كذلك وانه جزء منه واخص منه على انه قد ذكرنا  
ان فيه احتلا لا ماعلى ان هذا التقسيم ليس مدكورا في قسط اس  
المعرض فقد رأينا مكتوبا على حاشيته في بعض النسخ وما  
وجدناه مسطورا في مثله فيتأمل في هذا المقام فانه منزلة الاقدام  
في اختلافها في الضمائر واسماء الانشارات هل هو موضوع  
بالوضع العام للوضع له العام وهو موضوع بالوضع العام  
للموضوع له الخاص فذهب الى الثاني المحقق الجرجاني رآي  
الاول للمحقق المتقازاني قال في شرح التلخيص في تعريف  
المعرفة وهو ما وضع يستعمل في شيء بعينه قال قدس سره  
في بيان ذلك الكلام اي المعبر في المعرفة هو التعيين عنده

استعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها  
من المضمرات والمبهات وسائر المعارف فان لفظة انا مثلا  
لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انوراد به  
متكلم لا بعينه ولبت موضوعا لواحد منها والا لكان في غيره  
بجاز اول لا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعا بعدد  
افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لفهوم كلي شامل  
للكل الافراد ويكون افرض من وضعها استعمالها  
في افرادها المعنية دون هذا ما توهمه جماعة والحق  
ما فاده بعض الفضلاء من انها موضوعا لكل معين  
منها موضوعا واحدا عامافلا يلزم كونها بجازا في شيء ولا الاشتراك  
وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا  
بجازا بل لاحقا بل لما اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لهما  
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا  
مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفا ائمة اللغة  
في عدم استلزام البجاز للحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام الى  
ان يتسلك بأمثلة نادرة لا يختلف في ان كل واحد من البجاز  
بازيادة والبجاز بالنقصان نحو لبس كهيئة شيء ونحو واسئل  
القرية هل هو عند الاصوابين بجاز بالمعنى المتعارف وان  
اطلاق البجاز عليه بمعنى آخر فذهب الى الاول المحقق الجرجاني

والى الثاني المحقق التتاراني قال المحقق الجرجاني في حواشي  
شرح التلخيص في آخر بحث الاستعارة في الحاشية المعلقة  
على قول الشارح فان كان الحذف او لزيادة مما لا يوجب تغيير  
حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل  
ذوى صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله تعالى اى فبرحمة  
من الله تعالى فالكلمة لا توصف بالبجاز الى آخر ما قال يعنى  
ان البجاز ههنا بمعنى آخر سواء اراد به الكلمة التى تغير حكم  
اعرابها بحذف او زيادة كما ذكره المص او اراد به الاعراب  
الذى تغير الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر المقتاح  
وفيه نظر لان الاصوليين بعد ما عرفوا البجاز بالمعنى المشهور  
اوردوا في امثله البجاز بازادة والبجاز بالنقصان ولم يذكروا  
ان البجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المقتاح ونسبه  
الى السلف وزعم ان الاولى ان يعد ملحقا بالبجاز فالمفهوم  
من كلامهم ان القرية مستعملة في اهلها بجازا ولم يريدوا  
بقولهم انها بجاز بالنقصان ان الامل مضمر هناك مقدر في نظم  
الكلام فان الاخبار مقابل البجاز عندهم بل ارادوا ان اصل  
الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف الامل استعمل القرية  
بجازا فسمى بجاز بالمعنى المتعارف سببه النقصان وكذلك قوله  
تعالى لبس كهيئة شيء في معنى المثل بجاز وسبب هذا البجاز

هو الزيادة ذلوق لبس مثله شيء لم يكن هناك مجاز في اختلافهما  
 فيما اذا وقع الطلب جزاء لشرط بانه هل هو محتاج الى تأويله  
 بالخبري او لا احتاج الى ذلك فذهب الى الاول المحقق الجرجاني  
 والى الثاني المحقق التفتازاني قال في شرح التلخيص ويجب  
 ان ينسب ان الجزاء يجوز ان يكون طلبا نحو ان جاءك زيد  
 فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في الاستقبال  
 فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض  
 الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا وقال ايضا تأويل  
 الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه لبس بمفروض الصدق كشرط  
 بل هو مترتب عليه قال المحقق الجرجاني ان قولك اكرم زيدا  
 يدل بظاهره على طلب في الحال لاكماله في الاستقبال فينتج  
 تعلق الطلب بالحاصل في الحال على حصول ما يحصل  
 في الاستقبال الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة  
 على الطلب في الاستقبال كما هو في الجملة الاسمية الدالة  
 بظاهرها على ثبوت مدلولها واما الاكرام فاما ان يعاق  
 على الشرط من حيث هو مطلوب كما اذا قيل اذا جاءك زيد  
 فاكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال  
 تأويل الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث وجوده  
 فكان الطلب حاصل في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد

يوجد اكرامك اياه مطلوب بامتك في الحال فيلزم تأويل الطلبي  
 بالخبري وان لا يكون للطلب تعاق بالشرط اصلا وبالجملة  
 لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل ومصرف الى خلاف ظاهره كما  
 يوهمه قوله لانه فاعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل  
 على ان دلالاته على الحدوث في المستقبل لبست باقياس  
 الى الطلب بل الى مطلوب على معنى انه يدل على طاب حدوثه  
 في المستقبل ثم القائل بتأويل الجزاء الطلبي بالخبري انما ارتكبه  
 لانه ملاحظا لانه ملاحظا لانه ملاحظا لانه ملاحظا لانه ملاحظا  
 كالمجازات فان الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون  
 مسببا عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو  
 مستفاد منه لا يمكن كونه مسببا عن شيء بل لابد في ذلك من  
 اعتبار حصوله ووجوده في نفسه او للطلب او اعتبار تعاقبه  
 بالمطلوب او استحفاظه بما يقتضي تأويله بالخبري كل ذلك مما  
 يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجعت اليه قلت قد ظهر  
 من سوق كلامه ان هذا الاختلاف نشأ من اختلافهما في الجملة  
 الشرطية حيث ان المحقق الجرجاني يقول ان الحكم  
 في الشرطية انما هو بسببية الاول ومسببية الثاني وازمنات  
 اعادة انما هو في المجموع لاقى الجزاء فقط فلا بد من حصول  
 يترتب على الشرط ويتسبب عنه فلا جرم مست الحاجة



الى تأويله بالخبري حتى يتحقق ذلك وحيث ان التقاضي  
يقول ان الحكم في الشرطية ليس في المجموع بل مناط الحكم  
فيها انما هو الجزء والشرط وقع قيد له وان الحكم بالسببية  
والمسببية والتلازم بينهما انما هو اعتبار المنطقيين لا اعتبار  
اهل العربية فكما لا جبر في قولنا اكرم زيدا حين جاءك فكذا  
في قولنا ان جاءك زيد فآكرمه لان معناه اكرم ان جاءك  
والتأويل عبث لا حاجة اليه بوجه فان قلت اي القولين  
هو الراجع عندك قلت الراجع بل الحق عندي هو قول  
التقاضي لما سمعت من نصوص القوم مثل السبراني والمحقق  
الرضي وصاحب المفتاح والنيان وصاحب الخيصر على  
اذلك نعم قديحي الشرطية في كلامهم موافقا لاعتبار المنطقيين  
لاقتضاء بعض المقام ذلك لسكته نادر جدا انما المدعى كثرة  
الوقوع وغلبة الاستعمال في محاوراتهم ومخاطباتهم فاذا كان  
كثرة الاستعمال وغلبته موافقة لما قاله المحقق التقاضي كما  
يشهد به نصوص الأئمة لما يمكن توافيق الاصطلاحين اعني  
اهل العربية واهل الميزن بوجه وقد تقرر ان القاعدة ثبتت  
عند اهل العربية بكثرة الوقوع وغلبته وان وقع المخلف في  
بعض المواد بخلاف القاعدة عند اهل المقول فانه لا يثبت  
بالمخلف ولو في مادة واحدة ~~مخارفا~~ في تحقق الاحتمال

للصدق

للصدق والكذب في مواد الشرطية فالمحقق التقاضي  
على ان ذلك الاحتمال لا يجب في الجميع بل في الاكثر والمحقق  
الجرجاني على ان ذلك يجب في الجميع والمحقق التقاضي  
وان لم يقع منه نص على ذلك فيما رأيت من كتبه العربية الا  
انه يلزم من كلامه لزوما ينافي بحيث لا يثبت فيه من له ادنى  
مسئلة حيث انه يقول في قولنا ادعاءك زيد فآكرمه انه لا حاجة  
في ذلك الى تأويل الجزء الطلبي بالخبري كما تحققت وان الشرط  
قيد للجزء عنده فيقول المعنى في اكرم زيدا حين جاءك كما تقول  
اضرب زيدا يوم الجمعة فهل بقول احدهما اضرب زيدا يوم  
الجمعة مما يحتمل الصدق والكذب فكذا هذا وقال المحقق  
الجرجاني يقرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب  
وعدمه في الشرطية التي جزأها طلبي وان كان الطلب  
في نفسه لا يمتثلها انتهى فاذا كان المحقق الجرجاني قائلا  
بوجوب التأويل بالخبري في جزأها طلبي يلزمه ضرورة القول  
بوجوب تحقق الاحتمال للصدق والكذب في جميع مواد  
الشرطية ~~مخارفا~~ في توجيه التركيب المشهور وهو قولنا  
اكرم من ان يحصى بان معناه متباعدة في الكثير من الاحصاء  
او اكثر ما يمكن ان يحصى فذهب الى الاول المحقق التقاضي  
والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التقاضي في شرح

المفتاح اورد على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون  
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لمقبله في اصل الفعل اعني  
الكثرة والجواب ان كلمة من متعلقة بفعل يتضح اسم التفضيل  
اي متباعدة في الكثرة من الاحضاء وقال المحقق الجرجاني ان من  
اذ لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعال التفضيل بدون الاشياء  
الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد بل الجواب ان معناه اكثر  
بما يمكن ان يحصى الا انه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور  
المرد قال بعض الفضلاء في الدفع عن المحقق لثقتنا زان انه  
يجوز ان يكون مدفوعا بقوله تعالى والله يعلم السر واخفى اي اخفى  
من السر والقرينة ههنا وانجحة اذ المقصود ان المذكور له  
مقابل وهو امثاله والمذكور وامثاله كلاهما يشتركان في الكثرة  
الا ان امثاله لا تدحل تحت الضبط والمذكور يدخل تحت  
فامثال المذكور اكثر من المذكور وهذا معنى لطيف واضح  
في حاشية في القوائد المستغربة والمسائل المستحجة منها انه  
اشتهر الاستدلال بقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو  
الا وحى بوحى على ان كل ما ينطق بالنبى ع وحى لكن المحققين  
من اصوليين ذكروا ان معناه لا يصدر لطفه بالمرأى عن هواه  
ورأيه لان كل ما ينطق به عليه السلام وحى كيف والخصار  
عند العلماء جواز الاجتهاد له ع وامكان ان يقع خلافه ومنها

انما اشتهر ان المدعوم ليس بشئ عند الاشاعة فيظن انهم  
لا يطاقون لفظ الشئ على المدعوم بخلاف المعتزلة فانهم يطاقونه  
عليه وليس الامر كذلك اذ الخلاف بيننا وبين المعتزلة انما  
هو في الشيئية بمعنى الثبوت والخارج في اطلاق لفظ  
الشيء فانه بحث لغوي لا يصلح محلا لاختلاف العقلاء نص عليه  
بعض المحققين ومنها انه اشتهر ان الاعمال معتبرة في الايمان  
عند اشافعية وكنا عند المعتزلة فيظن ان الطائفتين من واد  
واحد وليس كذلك اذ الشافعية انما تعتبر الاعمال في الايمان على  
وجه الكمال لا في حقيقة الايمان واما عند المعتزلة فهي دالة  
في حقيقة حتى ان الفاسق لا يكون مؤمنا عندهم (ومنها انه اشتهر  
ان العام الذي خص منه البعض يبقى طائوا وليس على إطلاقه  
اذ تخصيص العام باهمل لا يقدح في كونه قطعا عندهم على ما  
نصوا عليه (ومنها انه اشتهر الاستدلال بالاطلاق على الكمال  
لكن الاصوليون نصوا على انه لا يعتمد في مسائل الاصول  
(ومنها انه اشتهر ان القياس مظهر لا مثبت ولحققون على ان  
الدالة الاربع كلها مظنة لاثباته والمثبت هو الله تعالى ومنها  
انه اشتهر ان الاستصحاب ليس بحجة عند الشافعية وذهب ابو  
منصور وجاعا عن مشايخ به عندنا انه يجب العمل به اذ لم يوجد  
دليل فوقه من الكتاب والسنة واختاره صاحب الميراث (ومنها انه

اشتهر ان مفهوم المخالفة غير معتبر عند الحنفى وليس على اطلاقه  
 اذ هو معتبر في الروايات المتعلقة بالاحكام الشرعية العلمية المنقولة  
 عن ائمتنا (وهناك اشتهر الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة وهو  
 اعتبار اهل العربية بخلاف الاصوليين فانهم لا يفرقون بينهما  
 ومنها انه اشتهر ان الجمعية تبطل بدخول اللام وليس على  
 اطلاقه لانها لما تبطل عند تعدد الاستغراق (ومنها انه اشتهر  
 في المنطريات الاستدلال بعدم القول بالفصل لئلا يكون لا بأس بمما وقع  
 الاتفاق على قوله (ومنها ان السائق في كلمة لا بأس هو الاستعمال  
 فيما تركه اولى وفي الثانية قوله لا بأس بان يتنقل الامام يدل على  
 ان قول من قال كلمة لا بأس تستعمل فيما تركه اولى ليس مجرى على  
 عمومها فان التنقل قبل احرار الغنية مستحب (ومنها انه اشتهر  
 ان النكرة اذا عديت نكرة تكون الثانية غير الاولى والمعرفة اذا  
 عديت معرفة تكون الثانية عين الاولى وليس الامر على الاطلاق  
 اذ ان نكرة قد تعدد نكرة مع العينية نحو قوله تعالى وهو الذي  
 في السماء له وفي الارض له والمعرفة قد تعدد معرفة مع العينية  
 كقوله تعالى انزلنا اليك الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب  
 وقد تعدد النكرة معرفة مع العينية كقوله تعالى وهذا كتاب  
 انزلناه اليك مبارك الى قوله انه تقواوا انما انزل لكتاب على  
 طائفتين (ومنها انه اشتهر انه يجب صحة قيام البديل مقام المبدل منه

ولو ليس الامر كذلك لانه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاؤه مفعولا جعلوا والجن  
 بدل من الشركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن  
 ومنها انه اشتهر ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضى انقسام الاحاد  
 الى الاحاد فيظن ان يوزع كل واحد لكل واحد وليس الامر  
 على اطلاقه اذ كما يجوز ان يكون ذلك الانقسام على السواء يجوز  
 ان يكون على التفاوت (ومنها انه شاع استعمال كل في تعريفات  
 الادباء فيورد عليهم ان كلمة كل لاحاطة الافراد والتعريف  
 للحقيقة فلا يليق ايرادها في الحدود وليس كما ظن لان هذا  
 تحقيق منطقي ومشايع لغربية فلما يلتفتون الى اقوالهم مع  
 انهم لم يريدوا التعريف بل بيان التسمية على وجه يتخذ منه  
 التعريف (ومنها انه اشتهر ايراد لفظ الجمع في الواحد من المتكلم  
 والمحاطب والغائب وليس امر في فتح على اطلاقه اذ لم يجز  
 ذلك للمخاطب والغائب وانما هو استعمال المولدين ومنها  
 انه اشتهر ان لنقل الماضي الى المستقبل وليس على اطلاقه  
 اذ يجزى ليجرد التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل (ومنها  
 ان اسم الاشارة للاشارة الى المحسوس وليس على اطلاقه  
 اذ هي انما تلزم اذا لم يكن المشار اليه مذكورا معه  
 ومنها انه ثبت في محله ان اللفظ السموذج جزئي حقيقي يحل



ارتسامه الخياص ويجب ان يعلم ان اللفظ الذي يدل عليه  
نقش الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص (ومنها)  
انه اشتهر ان تكرار الاوسط شرط الانتاج وليس كذلك قال  
في المحاكات ما دعو ان الانتاج لا يحصل بدون تكرار الاوسط  
فلا يبرهان لهم دال على ذلك بل المراد انهم انما ضبطوا  
القياس واشتبوا احكامه حيث تكرار الاوسط واما اذا لم يتكرر  
فلم يدخل تحت الضبط وهي لا تنافي الانتاج في بعض الصور  
ومنها انه اشتهر ان انتقال العرض عن محله محال وليس على  
اطلاقه لانه اذا كان مختصرا نوعه في شخصه جاز انتقاله  
عن محله (ومنها انه اشتهر ان الترتيب من غير مرجع باطل  
عند الحكماء وليس كذلك اذ ما نصوا على بطلانه انما هو  
ترتيب احد المتساويين من غير مرجع لارجح المختار احد  
المتساويين فانه جائز عندهم (ومنها انه اشتهر ان المحال جاز  
ان يستلزم المحال الاخر وليس على اطلاقه لجواز ان يكون  
احد المحالين متافيا للاخر ومنها انه قال الامام في المختص  
الجمهور الاعظم من الحكماء على ان الانسان هو النفس  
والبدن آتته ولكن على هذا التقدير يطل ما قالوا في حد  
الانسان انه الحيوان الناطق لان الحيوان هو البدن والناطق  
هو النفس اقول ان ما قاله الامام انما يرد اذا كان الحيوان

الناطق حدا تاماله في نفس الامر وهم ما ادعوا ذلك بل هو  
تمثيل مجرد لفهم المبتدئين على مانص عاينه بعض المحققين  
ومنها انه قال الامام في نهاية العقول اقول بان حقيقته تعالى  
غير معلومة للبشر لا يتشبه على مذهب الفلاسفة لان عندهم  
حقيقة البشري هو الوجود المجرد عن جميع القيود والوجود  
اولي التصور والتجريد عن القيود معلوم وليس له وراء الوجود  
المجرد امر آخر حتى يقال ان ذلك الامر غير معلوم للبشر  
واذا كان كذلك كان القول بان حقيقته تعالى غير معلومة  
للبشر مناقضا لهذا المذهب اقول اذا كان العينية بمعنى  
ان موجوديته بذاته لا يبرز اذ على ذاته كائنات عليه بعض  
المحققين لم يرد هذا اليراد (ومنها انه قال الامام في المختص  
النافون للنفس الناطقة في الحيوانات ما وجدت لهم كلاما  
سوى الاسماء (ومنها انه اشتهر ان الجملة الاسمية مفيدة للدوام  
وليس على اطلاقه فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام  
ومنها انه اشتهر اليراد في مثل علم الله ويعلم الله  
بان الفعل للتجدد والتجدد هو الحدوث  
بعد ان لم يكن فيلزم الحدوث وبجواب  
بان التجدد انما هو باعتبار حدوث  
المتعلق فلا يلزم تغير العلم  
القديم تمت

قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب وهو المسمى  
رسالة خلافيات السعد والسيد للفاضل محشي البيضاوي  
العزيز بمسبحي زاده رزقهم الله تعالى بالحسن والزيادة  
في عهد عدل سلطاننا المعظم خليفة الخلق في العالم  
السلطان بن السلطان السلطان عبد العزيز خان

لا زالت شمس شوكته شارقة الى يوم الميزان

بمطبعة مكتب الحرية السلطانية

في اواخر صفر الخير لسنة ثمان وسبعين

ومائتين والاف من هجرة النبوية

على صاحبها

اعلى التحية